احال مشروع قانون الانتخابات والاستفتاء إلى اللجنة المختصة

مجلس النواب يوصي الحكومة البدء بتسجيل الخريجين للتوظيف في إبريل وإلحاقهم بالوظائف ابتداءً من يوليو القادم

■ ،،صنعاء/سبأ

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي ادراج مشروع قانون بالغاء المادة الخامسة من القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٠م بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته في جدول أعماله.

وقد نص مشروع القانون على ان تلغى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٠م بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته والتي كان نصها استثناء من احكام الفقرة «أ» من المادة ١٢ من القانون.. تعتبر جداول الناخبين وقت صدور هذا القانون هي الجداول النهائية التي يعتد بها لإجراء الانتخابات النيابية في ٢٠١١م.

كما نص مشروع القانون في الفقرة «ب» على ان تباشر اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بعد صدور هذا القانون الإجراءات التنفيذية لإجراء عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين.

واستمع المجلس إلى المذكرة الايضاحية المقدمة من الحكومة بشأن مشروع القانون سالف الذكر والذي تلاها وزير شؤون مجلسي النواب والشورى احمد محمد الكحلاني.. بينت الحكومة فيها انه تنفيذا لمبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية والتي اعلنها في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بتاريخ ٢٩ صفر١٤٣٢هـ الموافق ٢ فبراير٢٠١١م والمتعلقة بإجراء عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين قبل إجراء الانتخابات النيابية ٢٠١١م والتي جاءت تأكيدا من فخامته على أن حق الانتخابات هو حق كفله الدستور والقانون للمواطنين .

وان حرمان الناس من هذا الحق لا يتفق وتوجهات القيادة السياسية الرامية إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية واتاحة المجال لاكبر قدر من المواطنين الذين توافرت فيهم الشروط القانونية لتسجيل انفسهم في جداول الناخبين من ممارسة حقهم الدستوري في الانتخاب والترشيح.

وأشارت الحكومة في مذكرتها الايضاحية إلى ان المادة الخامسة من القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٠م بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته قد اعتبرت جداول الناخبين الحالية جداول نهائية يعتد بها لإجراء الانتخابات النيابية ٢٠١١م دون حاجة إلى القيام بعملية مراجعة وتعديل لجداول الناخبين.. فإن الأمر يقتضي في إطار الإجراءات التنفيذية لمبادرة فخامة الأخ الرئيس المشار اليها وللاسباب المذكورة انفا ان يتم اعداد مشروع تعديل لقانون الانتخابات يتيح إجراء عملية مراجعة وتعديل لجداول الناخبين قبل الانتخابات النيابية المقرر اجراؤها هذا العام.

وأعربت الحكومة عن املها من موافقة مجلس النواب على مشروع التعديل طبقا للدستور وبصورة عاجلة نظرا لاهميته.

وفي ضوء ذلك اجرى المجلس نقاشا عاما حول مشروع القانون من حيث المبدأ.. مؤكدا على اهمية الحيثيات والمبررات التي تناولتها مذكرة الحكومة واعتبارها منسجمة مع مبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وقد اقر المجلس احالة مشروع القانون مع مذكرته الايضاحية إلى اللجنة المختصة لدراسته

اجراء التدوير الوظيفي لقيادات فروع الخدمة المدنية والمالية وصندوق الرعاية خلال شهري مارس وإبريل

وفقا للإجراءات المنصوص عليها في لائحته الداخلية، وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس في جلسة اخرى

إلى ذلك اقر مجلس النواب توجيه عدد من التوصيات إلى الحكومة بشأن آلية تنفيذ توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية حول استيعاب نسبة من الوظائف لخريجي الجامعات في العام ٢٠١١م.

واعتماد حالات جديدة للرعاية الاجتماعية ومستوى تنفيذ المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية للاجور والمرتبات وتنفيذ العلاوات السنوية، وذلك بعد مناقشته لتقرير لجنة القوى العاملة بهذا الشأن، وفي ضوء اجتماع اللجنة مع الجانب الحكومي المختص وبناء على ملاحظات ومقترحات مجلس النواب في جلسة سابقة واغنائه لتلك الملاحظات في هذه الجلسة وعلى اثر التزام الجانب الحكومي بتلك التوصيات.

وتتمثل تلك التوصيات بالآتي:-

١- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة للاجور بنهاية شهر مارس ٢٠١١م في جميع وحدات الخدمة العامة والمتقاعدين.

٢ - البدء بتنفيذ العلاوات السنوية ابتداء من شهر يوليو ٢٠١١م لجميع موظفي الدولة والمؤسسة العسكرية والأمنية.

٣ - اعداد قرارات بمعايير وآليات تنفيذ التوظيف الجديد لمخرجات التعليم نهاية شهر مارس ٢٠١١م وفتح باب التسجيل خلال شهر ابريل ٢٠١١م وبدء تنفيذ التوظيف بداية النصف الثاني من العام ٢٠١١م مع نشر اسماء المسجلين ومعايير واليات العمل في الصحف الرسمية.

٤- اعتماد تنفيذ حالات الرعاية الاجتماعية ابتداء من النصف الثاني من العام ٢٠١١م بأثر رجعي من شهر فبراير وإجراء نزول ميداني للجان للمراجعة خلال شهري مارس وابريل بالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظات والمديريات.

٥- تقديم قانون فتح اعتماد اضافي للمبالغ التي سيتم انفاقها على هذه البرامج بداية النصف الثاني من عام ٢٠١١م .

٦- إجراء تدوير وظيفي لقيادات فروع وزارتي الخدمة المدنية والمالية خلال شهري مارس وابريل ٢٠١١م بما في ذلك فروع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظات والادارات العامة المعنية بالمالية والخدمة المدنية طبقا لقانون التدوير الوظيفي.

٧- إجراء مراجعة لقضايا العاملين بالقطاع الخاص ومدى التزام القطاع الخاص بمعايير قانون العمل وقانون الاجور والمرتبات وموافاة المجلس بما تم خلال نهاية شهر يوليو ٢٠١١م .

٨- الانتهاء من دراسة أوضاع المتعاقدين في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها بالمراكز والفروع بالمحافظات خلال ثلاثة اشهر من تاريخه.

٩- الانتهاء من اكمال تنفيذ البصمة على بقية الوحدات العسكرية والأمنية بما فيهم منتسبي الأمن السياسي والأمن القومي ورفع تقرير إلى المجلس بذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخه.

١٠- منح منتسبي الشعبة البرية بالقوات المسلحة والموظفين بالمنظمات الجماهيرية الزيادة بالاجور والمرتبات للمراحل الثلاث.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة وأقره وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير المالية نعمان طاهر الصهيبي ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة امة الرزاق علي حمد ووكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات طه الهمداني وعدد آخر من المسئولين المعنيين في وزارات المالية والخدمة المدنية والتأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل وصندوق الرعاية الاجتماعية.

اللجنة الوزارية تواصل الحوار مع ممثلي الشباب

رئيس الوزراء: الإصلاح السياسي هام وضروري ويتم التعامل معه بمسئولية كبيرة

التأكيد على اشراك الشباب في مختلف لجان التوظيف وفي الرقابة على المناقصات والمزايدات

ممثلو الشباب يعلنون رفضهم لاستغلال مطالبهم من بعض القوى السياسية للمزايدة على الوطن

■ صنعاء/سبأ

واصلت اللجنة الوزارية المكلفة من فخامة رئيس الجمهورية بالحوار مع الشباب برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، أمس حواراتها مع ممثلي الشباب، بما في ذلك المعتصمين امام بوابة جامعة صنعاء.

كرس لقاء أمس لمناقشة المحور السياسي، ومطالب وتطلعات وتوقعات الشباب في الإصلاح السياسي، إضافة إلى تقييمهم لما تم إنجازه في هذا الجانب، وشكل النظام التشريعي والانتخابي الذي يتطلعون إليه، والتعديلات الدستورية الواجب تضمينها لتطوير وتعزيز العمل السياسي والديمقراطي في اليمن.

حيث استمعت اللجنة الوزارية في هذا الصدد، إلى عدد من المقترحات والمداخلات من قبل الشباب، والتي أكدت في مجملها على ضرورة الارتقاء بالاداء السياسي وتسريع عملية الإصلاحات، وتغليب مصلحة اليمن على غيرها من الحسابات والمصالح.. مؤكدين أهمية اعلاء قيم العدالة والمساواة وسيادة القانون والشفافية وحق المساءلة، واحترام القوانين وصون الثوابت وحماية استقرار وأمن ووحدة الوطن والذود عن مصالحه بكل اخلاص وتفان.

وشدد ممثلي الشباب على ضرورة اجتثاث ثقافة الواسطة والمحسوبية، وسياسات الاسترضاء، إضافة إلى التطبيق العملي لقانون التدوير الوظيفي في المناصب القيادية، وتوفير العوامل التي تضمن الانتقال السلمي والسلس للسلطة.. معبرين عن رفضهم لاستغلال مطالبهم المشروعة والدستورية من قبل بعض القوى السياسية للمزايدة على الوطن، وتغليب مصالحها الخاصة والضيقة.. لافتين إلى أهمية الحوار من أجل الوطن وكل ما يصون امنه واستقراره ووحدته.

وجددوا التأكيد على اتاحة الفرصة للشباب للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.. وانتقد بعضهم واقع الإحزاب السياسية وقياداتها التاريخية والتي لا تتيح فرصة لمشاركة الشباب.. مشيرين إلى أهمية نبذ جميع الأطراف للخطاب التحريضي والتشنجي الذي يكرس ثقافة الفرقة والكراهية بين أبناء الوطن اليمني الواحد.

ولفت الشباب إلى أهمية وضع شروط ومعايير لمن يرغب في الترشح لعضوية مجلس النواب: تتناسب مع طبيعة الأعمال الرقابية والتشريعية التي يضطلع بها أعضاء البرلمان، بحيث يكونون ممثلين حقيقيين للشعب ويعبرون عن تطلعاته.. مستهجنين تضخيم بعض وسائل الإعلام لما يحدث في اليمن، والتي تنم عن وجود نية للنيل من مكتسبات الوطن وامنه واستقراره.

وتحدث رئيس مجلس الوزراء بكلمة عبر في مستهلها عن تطلعه لان يكون الحوار اكثر منهجية والحرص على تقسيمه لمحاور سياسية واقتصادية واجتماعية، ووفقا لما تم تحديده في اللقاء الحواري السابق امس الأول وبما من شأنه التوصل إلى حلول عملية قابلة للتنفيذ.. مذكرا بالقضايا والمطالب الحقوقية التي تم مناقشتها في اللقاء السابق بممثلي الشباب وابرزها البطالة وحل مشكلة المتعاقدين ومحاربة الفساد في كافة أجهزة الدولة.

وأكد الدكتور مجور أن كل ما تم التوصل إليه في ذلك اللقاء سيتم ترجمته على الواقع بقرارات سيتخذها مجلس الوزراء في اجتماعه القادم ومن بينها تثبيت المتعاقدين واشراك الشباب في مختلف اللجان الخاصة بالتوظيف حتى على مستوى الوزارات والمحافظات.

كما أكد الحرص على اشراك الشباب في مراقبة المناقصات والمزايدات واتاحة الفرصة لهم للاطلاع على التقارير المقدمة من اللجنة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، بما يخدم الشفافية ويعزز المصداقية.

وتطرق رئيس الوزراء إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لمحاربة الفساد من خلال الإصلاحات التي تمت والقوانين التي صدرت، ومنها قانون مكافحة الفساد وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وكذا قانون المناقصات والمزايدات واللجنة العليا للمناقصات.. معتبرا قانون المناقصات والمزايدات من افضل القوانين بشهادة كل المنظمات الدولية والذي حد من الفساد في هذا الجانب، وساهم في إصلاح نظام المناقصات والمزايدات بشكل ايجابي ومتنام وملحوظ، وفيما يتعلق بالمحور السياسي موضوع النقاش.

وأكد الدكتور مجور أن الإصلاح السياسي هام جدا ويتم التعامل معه بمسئولية كبيرة .. معتبرا إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م أكبر عملية إصلاح سياسي في تاريخ اليمن في ظل عالم يتفتت ويتجزأ.

وقال: ارتبط تحقيق الوحدة اليمنية بالتعددية السياسية ووجدت الإحزاب والتنظيمات السياسية، لتمارس عملها بحرية، ونستطيع القول أن اليمن البلد العربي الوحيد الذي توجد فيه كافة الاتجاهات السياسية بشكل واضح.

ولفت رئيس الوزراء إلى ترسخ تجربة التعددية السياسية في اليمن والنجاحات الكبيرة التي حققتها مع وجود اخفاقات في بعض الجوانب.. مشيرا إلى أن ابرز النجاحات الديمقراطية التي تحققت تتمثل في تجربة التراكم الانتخابي في المجال البرلماني والمحلي والرئاسي وترسخ الوعي بأهمية التنافس.

وأكد الدكتور مجور أن آلية العمل الانتخابي في اليمن لا تقبل التشكيك في ظل وجود رقابة محلية ودولية واسعة .. لافتا إلى أن عملية الفرز في الانتخابات تتم على مستوى كل مركز انتخابي وبإشراف ممثلين عن كافة المرشحين، الذين يتولون التوقيع على النتائج، فيما تتركز مهمة اللجنة العليا للانتخابات على تجميع هذه النتائج وإعلانها.

وأشار إلى تجربة المجالس المحلية الكبيرة، وحرص الدولة على تعزيز الحكم المحلي واسع الصلاحيات.. مبينا أن الحكومة تسعى لتطوير النظام السياسي والانتخابي والاستفادة من مثل هذه الحوارات في ذلك.

ونوه رئيس الوزراء بالتطور الملحوظ في مستوى النقاش الراقي مع الشباب.. مشيرا إلى انه كلما كانت المسائل واضحة ومحددة سيكون هناك تفاعل كبير معها، يشار إلى انه يتم نشر مجريات ووقائع هذه الحوارات عبر شبكة التواصل الاجتماعي الفيس بوك على نافذة حوار من أجل اليمن.

شارك في اللقاء نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي، ووزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة، ووزير الشباب والرياضة حمود عباد ورئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم وسكرتير رئيس الجمهورية للشئون الإعلامية أحمد الصوفي وعدد من المسؤولين.

اليمن والمنظمة البحرية الدولية تبحثان إجراءات افتتاح مركز مكافحة القرصنة الإقليمي بصنعاء

■ ،،صنعاء / سبأ

بحث وزير النقل خالد إبراهيم الوزير أمس في صنعاء مع ممثل الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية ايمو الفريدو جارافالو الإجراءات النهائية للافتتاح الرسمي للمركز الإقليمي للتنسيق وتبادل المعلومات لمكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح على السفن ريمسك بمنطقة غربي المحيط الهندي وخليج عدن قبالة السواحل الصومالية ومقره الرئيس صنعاء.

واستعرض الجانبان ترتيبات الافتتاح الرسمي للمركز في أواخر الشهر الجاري بحضور الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية وعدد من ممثلي دول الإقليم واليابان والاتحاد الأوروبي.

خاصة مع استكمال تركيب التجهيزات والمعدات الفنية والتقنية الحديثة للمركز الإقليمي بصنعاء بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية.

وفي اللقاء أكد وزير النقل أن اليمن بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حريصة منذ ظهور ظاهرة القرصنة البحرية على إيجاد حلول فاعلة وعاجلة لحل مشكلة القرصنة البحرية بالتعاون مع دول الإقليم والمنظمة البحرية الدولية ايمو والمجتمع الدولي .. موضحا الخطوات والإجراءات التي اتخذت لتنفيذ الالتزامات المناطة باليمن في مدونة السلوك بين دول شبه إقليم غرب المحيط الهندي وخليج عدن بشأن مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في منطقة غرب المحيط الهندي وخليج عدن، خاصة في ما يتصل بإنشاء المركز الإقليمي الذي بدأ عمله الفعلي مطلع فبراير الماضي.

وأشاد الوزير بجهود ودعم اليابان والاتحاد الأوروبي والمنظمة البحرية الدولية ايمو للمركز الإقليمي وتجهيزاته ... وأشار إلى أهمية افتتاح المركز الإقليمي لمكافحة القرصنة في صنعاء في ضوء ما تشكله القرصنة من قلق بالغ لدول المنطقة نتيجة تعرض السفن التجارية والنفطية القادمة من مناطق عدة في العالم، الأمر الذي دفع بالدول المطلة على خليج عدن وغيرها إلى رفع أوجه التنسيق بينها لمواجهة الخطر المقبل الذي صار يهدد سلامة وامن الملاحة البحرية في هذه المنطقة الحساسة والمهمة من العالم.

من جهته أبدى ممثل الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية ايمو ارتياحه للإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة ممثلة بوزارة النقل بخصوص سرعة إنجاز المركز الإقليمي البحري بصنعاء بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة أعمال القرصنة البحرية في تلك المناطق وحماية خط الملاحة الدولية من أعمال القرصنة بصورة مستمرة ومنظمة ومؤسسية .. مؤكدا استعداد المنظمة مواصلة الدعم الفني للمركز لكي يؤدي مهمته على الوجه الأمثل .. مشيدا بتطور قوات خفر السواحل والقوات البحرية اليمنية وبنائها خلال الفترة القصيرة ودورها البناء في الإبحار ومكافحة القرصنة التي تزايدت عملياتها بصورة غير مسبوقة.

وأشار المسئول الدولي إلى أهمية تنسيق الجهود من اجل الحد من ظاهرة القرصنة البحرية .. موضحا أن المنظمة البحرية الدولية ستعمل على مساعدة جهود اليمن في هذا الشأن بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي كما أنها ستوفر التدريب والتأهيل اللازمين لضمان تشغيل المركز بشكل كفؤ.

بحث علاقات التعاون مع برنامج الغذاء العالمي ومنظمة جايكا اليابانية

■ ،، صنعاء/سبأ

بحث وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالكريم راصع أمس مع وفد برنامج الغذاء العالمي برئاسة الدكتور ماكس جولدستون علاقات التعاون بين الجانبين خصوصا سير عمل البرنامج وتقييم ادائه وأنشطته الميدانية ومساعداته للنازحين في اليمن.

وتطرق اللقاء إلى محاور وأنشطة الاستراتيجية الوطنية للتغذية التي تنفذ بتعاون ودعم برنامج الغذاء العالمي وامكانية زيادة الدعم المخصص لها.

حضر اللقاء وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع السكان الدكتورة جميلة الراعبي، ونائب ممثل برنامج الغذاء العالمي بصنعاء ادهم مسلم، ومدير عام مكتب وزير الصحة العامة والسكان فيصل القهالي، وعضو فريق تقييم اداء البرنامج الدكتور عبدالواحد السروري.

في سياق اخر بحث وزير الصحة العامة والسكان أمس مع الممثل المقيم لمنظمة جايكا اليابانية في اليمن تاركشي كوموري علاقات التعاون الثنائي بين المنظمة والوزارة وسبل تعزيزها وتطويرها.

حضر اللقاء وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع الرعاية الدكتور ماجد الجنيد ومنسق مشاريع جايكا في اليمن ميجوري شوشو.

نائب وزير الخارجية يلتقي السفير الصيني

■ ،،صنعاء/سبأ

التقى نائب وزير الخارجية الدكتور علي مثني حسن أمس سفير جمهورية الصين الشعبية بصنعاء لبو دنغلين.

وناقش الجانبان مجالات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها وتعزيزها والتطورات في المنطقة.

حضر اللقاء الوزير المفوض حماد عبدالله دحان.

وافق على تعيين قضاة في بعض المحاكم الابتدائية

مجلس القضاء يطلع على تقرير الأداء السنوي لوزارة العدل لعام ٢٠١٠م

التقرير يتضمن جملة الانجازات في التحديث والتطوير والإصلاحات القضائية

■ ،،صنعاء/سبأ

اطلع مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي على تقرير الأداء السنوي لوزارة العدل للعام ٢٠١٠م.

وتضمن التقرير إجمالي ما أنجزته هيئة التفتيش القضائي من خلال التصرف في شكاوى المواطنين والتظلمات والقضايا والمكاتبات المتنوعة الواردة إلى مختلف دوائر الهيئة، بالإضافة إلى إنجاز العديد من الدراسات والتحقيقات المكتبية والمهام التفتيشية الميدانية.

واشتمل التقرير على جهود التحديث والتطوير في الإدارة القضائية وذلك من خلال متابعة استكمال إجراءات عدد من مشاريع القوانين واللوائح الخاصة بالقضاء وإعداد الدراسات والبحوث القضائية والقانونية واستقدام الخبراء المتخصصين في تقييم واقع القضاء اليمني.

واظهر التقرير ما تم تنفيذه في مجال المعلومات والتقنية حيث تم تنفيذ المرحلة الثانية من عملية الربط الشبكي في محاكم الاستئناف لـ١٢ محكمة وإدراج ٢١ محكمة ضمن المرحلة الثالثة، وتجهيز مراكز المعلومات وتنفيذ مشروع طباعة الأحكام، بالإضافة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتحسين أوضاع منتسبي السلطة القضائية ورفع مستوى الأداء حيث تم إطلاق علاوات القضاة للديوان العام وعموم محاكم الجمهورية والتعزيز بها إلى جهات أعمالهم لـ٨١٠ قضاة.

واستعرض التقرير ما قام به المعهد العالي للقضاء في استكمال برنامج الدراسة النظرية للدفع الدراسية، وكذا برامج التأهيل والتدريب التي نفذتها وزارة العدل لرفع كفاءة الموظفين وتحسين الأداء حيث تم عقد ١٩٠ دورة تدريبية استهدفت ألفاً و١١٥ قاضياً وأعضاء نيابة عامة ورؤساء أقلام وأمناء سر وأمناء التوثيق وبعض الإداريين في هيئات وأجهزة السلطة القضائية.

كما استعرض التقرير ما تم من إصلاحات في مجال التوثيق ومنح تراخيص الأمناء وإجراء الدورات التدريبية لهم ونشر أسمائهم والقرارات المتعلقة بهم في موقع وزارة العدل الالكتروني، وكذا ما تم من إصلاحات إدارية في ديوان الوزارة منها إجراء تقييم لموظفي الديوان وتسوية أوضاعهم ومراجعة ملفاتهم ومعالجة ما فيها من اختلالات.

وأشار التقرير إلى ما تم تحقيقه ضمن الأجندة الوطنية للإصلاحات التي تتبناها الحكومة نحو قضاء إداري مستقل حيث تم إنشاء محكمتين إداريتين متخصصتين في أمانة العاصمة ومحافظة عدن.

وفي مجال البنية التحتية نوه التقرير بما تم إنجازه من مشاريع حيث تم الاستلام الابتدائي والنهائي لـ٣٩ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ٧٦٠ مليوناً و٥٦٣ ألفاً و٦٩٨ ريالاً واتخاذ عدد من الإجراءات القانونية والفنية لمعالجة خمسة مشاريع متعثرة.

وناقش مجلس القضاء الأعلى مذكرة وزير العدل بشان تعيين قضاة في بعض المحاكم الابتدائية، ووافق على التعيين.

كما وافق المجلس على مقترحي وزير العدل بنقل مقر محكمة زارة بمحافظة أبين إلى مدينة لودر في المحافظة نفسها، وإجراء تعيينات لأعضاء نيابة عامة في بعض النيابات وفي التفتيش القضائي بالنيابة العامة.

ونظر مجلس القضاء في بعض التظلمات المقدمة من القضاة وأعضاء النيابة العامة واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

وكان المجلس استعرض في بداية الاجتماع محضر اجتماعه السابق وأقره.

الثورة
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار
نائب رئيس التحرير ياسين المسعودي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
نائبا مدير التحرير: محمد عبدالماجد العريقي، ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير جمال فاضل
www.althawra.net
al-thawrah@y.net.ye
althawrah99@gmail.com
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص. ب: 1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 270064 الإعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480880
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز: 220800 فاكس: 220900
الحديدة 245842 فاكس: 211537 حضرموت 303930 فاكس: 303931 إب: تلفاكس: 400251
المكلا: تلفاكس: 431372 لبن: تلفاكس 602096 عمران: تلفاكس: 613388